

واشنطن علقت دعوتها الى تحقيق دولي بعد التزامات لبنانية

## مجلس الأمن يندد باغتيال سمير قصير: كان رمزاً للاستقلال السياسي والحرية

واستقلاله السياسي، ويحض كل الدول، وفقاً لقراراته 1556 (لسنة 2004) و 1373 (لسنة 2001) على التعاون الكامل في الكفاح ضد الارهاب".

وفي هذا السياق، كررت وزارة الخارجية الاميركية موقفها من رفض التعامل مع "حزب الله" وتقويمها اياه تنظيمياً ارهابياً، على رغم نجاح مرشحيه في الانتخابات النيابية. وهنا الناطق الجديد باسم الوزارة شون ماكورماك الشعب اللبناني "باجراء انتخابات ناجحة وسلمية حتى الآن"، وقال: "بالنسبة الى حزب الله، نقول انه في اي مجتمع ديموقراطي تسود فيه سلطة القانون، لا تستطيع اي تنظيمات مسلحة ان تعمل خارج سلطة القانون، وان حزب الله وميليشياته المسلحة ليست خاضعة للمؤسسات التي تعكس ارادة الشعب اللبناني". واذاف: "حزب الله، ببساطة، يجعل لبنان وشعبه اقل امناً، وليس اكثر امناً. ونعتقد انه يجب الا يكون هناك اي دور لتنظيمات مسلحة مستقلة، وخصوصاً تلك التنظيمات الممولة والمسلحة او التي تدار من قوى اجنبية"، في اشارة ضمنية الى سوريا وايران. و اشار الى القرار 1559، الذي يدعو الى نزع سلاح وتفكيك جميع الميليشيات في لبنان".

وقال المندوب الفرنسي لدى الامم المتحدة السفير جان مارك دولاسابليير في تصريحات صحافية انه كان هناك تفكير اميركي في هذا الشأن، وان لم تدفع واشنطن بشدة في هذا الاتجاه.

وكان وكيل وزارة الخارجية الاميركية للشؤون السياسية نيكولاس بيرنز ناقش هذا الامر مع الامين العام للامم المتحدة كوفي انان يوم الجمعة الماضي.

وقال مسؤول اميركي لم يرغب في ذكر اسمه، في اشارة الى التأكيدات اللبنانية، ان حكومته "ترحب بتوافر قنوات أخرى تضمن اجراء تحقيق شامل وشفاف في هذه الجريمة المشينة".

كما ابدى بيان مجلس الأمن "قلقه من تأثير الاضطرابات الناجمة عن الاغتيالات السياسية، وغيرها من الاعمال الارهابية في لبنان، ويحذر من مغبة السماح للذين رعوا اعمال الارهاب الاخيرة ضد القادة السياسيين والاعضاء البارزين في المجتمع المدني في لبنان، بتعطيل اجراء الانتخابات النيابية في ظروف شفافة وحررة وديموقراطية".

وخلص الى "ان مجلس الأمن يؤكد قراره الرقم 1559، ويجدد دعوته للاحترام الكامل لسيادة لبنان ووحدته وحرمة اراضيها

واشنطن - من هشام ملحم:

ندد مجلس الأمن في بيان امس "بأقصى لهجة ممكنة" بالتفجير الذي حصل في 2 حزيران الجاري في بيروت، وادى الى اغتيال الزميل سمير قصير "الذي كان رمزاً للاستقلال السياسي والحرية، وتسبب بقتل وجرح آخرين، ويعرب عن أعمق مشاعر التعاطف والتعزية لعائلات الضحايا وللشعب اللبناني".

وقال ان المجلس يرحب "بتصميم الحكومة اللبنانية والتزامها جلب المنفذين والمخططين والذين رعوا هذا الاغتيال الى العدالة ويؤكد ان هذا الاغتيال، مثل الاغتيالات التي حصلت قبله، يمثل جهداً مميتاً لتقويض أمن لبنان وسيادته ووحدته وحرمة اراضيها واستقلاله السياسي".

ووردت اشارة المجلس الى التزام الحكومة اللبنانية وتصميمها اجراء تحقيق جدي في اغتيال سمير قصير، عقب قرار الولايات المتحدة تعليق دعوتها العلنية الجمعة الماضي الى توسيع اللجنة الدولية التي تحقق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري تحقيقها ليشمل جريمة اغتيال قصير، وفقاً لما اعلنه آنذاك الناطق باسم البيت الابيض سكوت ماكليان. وكان توسيع التحقيق الدولي يقتضي قراراً جديداً من مجلس الأمن.